رسالة معايدة إلى عدنان (*) لا ورقة «نعوة»: حبيبي.. «ما لحقنا نفكّر بالتقاعد»

الحبيب الغالي،

لم نتمكن من الاحتفال بعيد ميلادك السادس والثلاثين، لأن الجهة الخاطفة، المجهولة أو المعلومة جداً، لم تمهلنا الوقت ولم تعلمنا بقرارها، فخطفتك قبل هذا الموعد بحوالي أسبوعين.

اليوم، وأنا أكتب إليك هذه الرسالة في الذكرى الثامنة والعشرين لغيابك، لم أتحسب لتزامن ذلك مع إشرافك على إكمال الرابعة والستين من العمر.. أيعقل أن تكون هذه السنوات المثقلة قد مرت بمثل هذه السرعة الهائلة!

المناسبة مختلفة هذا العام، إذاً. التحضير لإحيائها سيكون مختلفاً. سأبتكر على طريقتي.

بدورها، تتحضر الدولة للمناسبة، لكن، أيضاً، على طريقتها. من المؤكد أنها سوف تقفز على تجاهلها المتمادي لوضعك، لتعتبره، كعادتها، أمراً صار من الماضي، وطبعاً، من دون أن أي تبرير أو اعتذار.. سوف تسطر كتاباً بإحالتك إلى التقاعد لبلوغك السن القانونية عملاً بالمادة (٦٣) من نظام الموظفين.

أي مصادفة جعلتك وهذه المادة من جيل واحد!

كأن هذه الدولة تنسى أو تتناسى أنه سبق لك أن أحلت إلى التقاعد منذ زمن بعيد، قبل حلول هذا الاستحقاق بـ ١٠.٢٢٠ يوماً. تتناسى أنك «أقعدت» غصباً عنك. بالقوة، منعت من الإتيان على أي عمل وأنت في ذروة الشباب والعطاء.

يومها، لم تحرك الدولة ساكناً للبحث عنك. لم تعترض على خطفك. لم تبد استياء تجاه تصرف المسلحين اللذين اقتادك بقوة السلاح، من داخل بيتنا، أمام أعيننا، في وضح ذاك النهار الأيلولي، وعلى مرأى عدد من الجيران ومسامعهم. لم تكلف نفسها حتى أن تحقق في المعلومات التي وضعتها أنا بعهدتها حول جريمة الخطف.

الدولة لم تسأل عنك.. لا كمواطن، ولا كموظف في صفوف العاملين في خدمتها في القطاع العام. لم ينشغل بالها، لم يشغلها القانون آنذاك!

لكنها اليوم لن تتأخر دقيقة واحدة عن تطبيق القانون وتنفيذ مضمون تلك المادة من نظام الموظفين. سوف تخرجك من ملاك التعليم الرسمي، فتصبح أنت خارج ملكوتها وتصبح هي مرتاحة «الضمير». تتحرر من عبئك وعبء المطالبة بمعرفة مصيرك، ظناً منها أن حفنة الليرات التي ستصرف لحسابنا، تحت عنوان «تعويض نهاية الخدمة»، ودائماً وفقاً للقانون، كفيلة بتأمين السكوت على جريمة من المفترض ألا يسري عليها مرور الزمن.

عدنوني، لا ترى الدولة لنفسها علاقة بكل ما حصل معك. إنها نظيفة الكف، نظيفة الذمة، هي لم تخطف، الميليشيات هي الفاعل. هي، فقط، تفرجت.

ينصّ القانون على معاقبة الموظفين في حال تخلفوا عن الحضور إلى مراكز أعمالهم من دون عذر شرعي، أو في حال تأخروا عن موعدهم ولو لدقائق. لكنه لم يذكر شيئاً عن التغيب بداعي التعرض للخطف! ترى، بسبب هذا النقص، لم يشكل انقطاعك مخالفة للنظام وتم التغاضي عنه كل هذه السنوات؟

يبدو أن المشرع وصحبه قد هبطوا علينا من كوكب آخر.. كأنهم كلفوا بوضع قوانين وأنظمة تخص جمهورية فاضلة.

ونحن، ماذا نريد أكثر من الدولة التي أتاحت المجال أمامكم يا أهالي المخطوفين لتعلنوا وفاتهم.. فلماذا الاستخفاف بمثل هذه الخطوة الإنسانية الجريئة التي تجيز «توفية» المخطوف، أو المفقود، أو المخفي، أو المسروق، أو الضائع؟ لا تهم صفته.. المهم أنه مات.. أصبح بمثابة الميت، بواسطة خبر صغير ينشر في الصحف، في زاوية الإعلانات المبوبة، وبمباركة مضمرة من السلطان.

لكن، وضع هذا الشخص الذي تقرر إعلان وفاته يختلف عن أوضاع الموتى أجمعين.

انه ميت من دون جثة.. ميت لا يمكن دفنه.. ميت لا قبر له.. ميت لا نعرف طريقة لنعيه.. ونجهل الجهة المخولة لإصدار نعي شبيه.

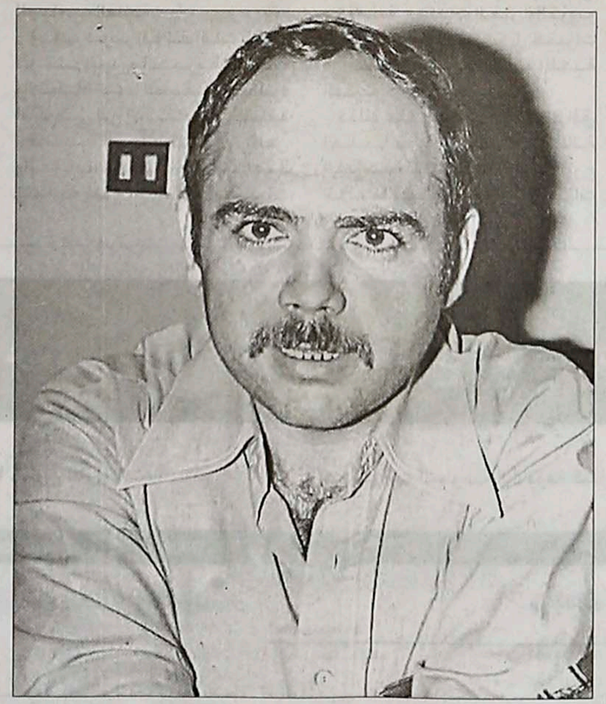

عدنان حلواني

لا نعرف كيف نمارس طقوس الحداد على ميت بهذه المواصفات، وبهذه المعطيات.

لا شيء «مستحيل» في بلدي.. حتى «المستحيل» يصير ممكناً، ما عدا فتح المقابر الجماعية!

هل تعلم، عدنان، أن واحداً من أصدقائك المقربين، واحداً من رفاقك في مسيرة النضال بدءاً من مقاعد الجامعة اللبنانية من أجل الخبز والعلم والحرية، رفيقك الذي صدم بخطفك يومذاك، هو من سيوقع وثيقة إنهاء خدماتك بحكم موقعه على رأس الوزارة المعنية؟ أعرف أنها مفارقة عجيبة غريبة.. والرجل في وضع لا يحسد عليه!

كلماتك الواثقة لا تزال تتردد في أذني.. كأن ذلك حصل البارحة: «ما تخافي وداد، هيدي الدولة ورح ارجع».

حتى اليوم، ما زلت أتساءل عن مصدر تلك الثقة التي سكنتك. حتى اليوم، ما زال حزن معتق يسكنني كلما استعدت نتفاً من الحوار الذي دار بيننا بشأن توقيت العودة إلى بيتنا في رأس النبع بعد تهجير لم نختره. كنت أفضّل التريث بانتظار جلاء الوضع أكثر. أنت، كنت مصراً على العودة، بعناد تلاقى مع رغبة طفلينا اللذين لم يتوقفا عن الإلحاح مثلك والتعبير عن الشوق الكبير لرؤية بيت الأحلام كما سماه «غسساننا».

من ذلك البيت، خطفت.. وبقيت الأحلام.

ما زلت أسأل نفسي إن كنت قد أخطأت، عدنان، في قراءة اللحظة السياسية آنذاك. كان الزمن إسرائيليا بامتياز.. أم أنك لم ترغب برؤية ذلك؟

عدنان.. لماذا تدخل هؤلاء في حياتنا؟ من أعطاهم الحق بأن يعبثوا بها.. بنا.. بأحلامنا.

«لا داعي للقلق علي وداد»، كانت كلماتك الأخيرة لي. تأكد من أني أحسنت قراءة المقصود منها. لم تكن كلمة.. كانت بمثابة برنامج عمل سربته لي مغلفاً بنظرة منك اخترقت أعماقي.

هل تظن، حبيبي، أن القلق الذي استوطنني منذ ما يقارب ثلاثة عقود، ما زالت تصح عليه هذه التسمية؟ أم أنه تحول وصار شيئاً آخر!

هل من ابتلى بمثل هذا العارض المزمن، ما زال يمتلك الأمل بالشفاء؟ بالخلاص..

سألني صحافي في مقابلة كان يجريها معي ذات يوم، عما عساني أقول إذا تسنى لي التحدث معك على التلفون.

قلت له: «أقتحم شبكة الاتصالات من دون استئذان أحد لأصل إليك.. أنا لم أعد أطيق.. لم أعد أحتمل ما أو من يفصلني عنك، حتى لو كانت سماعة!».

عدنوني.. تقاعدك عن العمل لن يقعدني عن الاستمرار بالبحث عنك. ولن يقعدني عن حبك.

مقاومتك.. ثباتك.. صبرك.. ستضاعف قدراتي من أجل الوصول إلى حقي.. حقنا.

ثق أني سأصل ذات يوم مهما كان بعيداً.

لن تنفع المماطلة الرسمية، ولا الصمت المدروس، ولا السعي الحثيث لإعلان وفاة المفقودين بغية إغلاق هذا الملف.

كأنهم يتناسون مرة أخرى أنك «رح ترجع»، كما وعدتني.. وأني بانتظارك على أحر من الجمر، حتى لو كنت تحمل كفناً بيديك.

لم تكن لدي كاميرا ساعة الفراق لألتقط آخر صورة تجمعنا.. أحتفظ بها تذكارا عن قصة حب عشناها.. «شو كان الحب بيلبقلنا».

إلى اللقاء عدنان.. سأنسحب الآن.. لدي رغبة بالانفراد مع نفسي في محاولة لرسم صورتك الحاضرة في مخيلتي.. ستبقى فارسي المنتظر.

حبيبتك المشتاقة وداد

(*) خطف عدنان حلواني بتاريخ ٢٤ أيلول في العام ١٩٨٢ ولم يعرف مصيره حتى اليوم، شأنه شأن ١٧٠٠٠ مفقود في لبنان منذ نيسان العام ١٩٧٥ لا تزال الدولة تتهرب من تحمل مسؤولياتها بالكشف عن مصائرهم.